السفير الجمعة ١٩٨٣/٢/٢٥

المفتي يطلب حصر الموضوع في اطاره الانساني .. ويعد بالمتابعة

مؤتمر صحافي لأهالي المعتقلين ولجنة الحريات يعرض المراحل التي قطعتها قضيتا المخطوفين والمهجرين

عقد في الحادية عشرة قبل ظهر امس، مؤتمر صحافي في دار الفتوى ضم اعضاء لجنة الدفاع عن الحريات الديموقراطية في لبنان : النائب زاهر الخطيب والمحامين عبد الله الغطيمي وسنان براج وفاروق شهاب، واعضاء لجنة اهالي المخطوفين والمعتقلين والمفقودين عرضت خلاله الشوط الذي قطعته قضية المعتقلين والمخطوفين وقضية المهجرين.

النائب الخطيب

افتتح الجلسة النائب الخطيب وس[illegible] شكره لدار الفتوى التي احتض[illegible] قضية المعتقلين واستضافت لجنة المحامين للدفاع عن الحريات الديموقراطية.

وقال ان الهدف من المؤتمر هو وضع الحقائق امام الرأي العام المحلي والعالمي ، واعتبر ان قضية المعتقلين والمفقودين والمخطوفين والمهجرين واحدة ، وتشكل انتهاكا صارخا لديموقراطية التشريع والقانون.

وتلا الخطيب سؤالا نيابيا كان قد وجهه بالاشتراك مع النائب نجاح واكيم الى الحكومة في ٢٢ شباط الحالي، بواسطة رئاسة مجلس النواب حول قضية المهجرين ملخصه هو هل ان الحكومة تعترف بهذه القضية وظروفها ؟ وما هو تفسير الاختلاف بين موقف رئيس الحكومة من القضية وما يجري على الارض من قبل الاجهزة الامنية ؟ وهل ان وزير العدل سيحيل الى النيابة العامة المسؤولين عن [illegible]راءات غير القانونية تجاه [illegible]جرين ؟ وهل ان الحكومة ستتخذ التدابير اللازمة التي تضمن فعليا وقف حملات الدهم والتهويل والتهديد التي تمارس في حق المهجرين ؟ واخيرا ما هو موقف الحكومة من الذين بداوا يجابهون المهجرين بدعاوى امام القضاء المستعجل ؟

المحامي براج

ثم تكلم براج ورد على تصريح الرئيس شمعون الاخير الذي ابدى فيه استغرابه للضجة التي اثيرت حول مجزرة صبرا وشاتيلا ، والذي قال فيه بان القضاء اللبناني لم يتدخل وان المدعي العام العسكري لم ولن يجري تحقيقا حول هذه المجزرة.

قال براج : هذه الحادثة لم تكن حادثة قتل عادية بل ابادة شاملة يعرف الصحافة العالمية ، ثم هناك عدد كبير من اللبنانيين ذبحوا .

وطالب براج : المدعي العام العسكري بالرد على الرئيس شمعون حول هذه النقطة وبنشر رده في المكان ذاته الذي نشر فيه تصريح الرئيس شمعون في الصحافة اللبنانية.

ثم تعرض براج الى المرسوم الاشتراعي رقم ١٩٨٣/١٠ طالبا تفسيرا وتوضيحا لبعض نصوصه لتحديد الجهة التي لها صلاحية تحديد مصلحة لبنان العليا ، وغير ذلك .

واثار قضية بعض المعتقلين الذين لم يحالوا بعد الى قاضي التحقيق ، وطالب الدولة باثارة قضية معتقلي انصار في المفاوضات المباشرة مع اسرائيل.

وعدد براج الحالات التي انتهك بها الدستور في حق المواطنين كالمداهمات غير القانونية والاعتقالات التعسفية وتشريد الناس، وراى في ذلك ثوابا وعقابا ، « اما الثواب فهو للذين تعاملوا وتحالفوا مع اسرائيل، والعقاب للذين تصدوا لها ».

بعد ذلك تعرض للمواثيق والمعاهدات الدولية ، وقال ان اسرائيل لا تعترف بالمعتقلين لديها كاسرى حرب كما تنص عليها معاهدات جنيف سنة ١٩٤٨ ومعاملتهم معاملة اسرى الحرب. وذكر بالمراجعات مع الحكومة التي وعدت ولم تف بوعودها ، الامر الذي اضطر اللجنة الى نقل القضية الى المحافل الدولية عن طريق الاتصالات الشخصية والرسائل ، مع لائحة باسماء المخطوفين والموقوفين والمعتقلين كالمركز العالمي للتحري عن المعتقلين والمخطوفين في باريس، وكمؤسسة برتراند راسل الدولية، ومؤسسة مرتراند ، كما وجهت اللجنة برقية ضمنتها لائحة الاسماء الى لجنة ابريبلاف في بريطانيا وهو عضو مجلس العموم عن حزب العمال البريطاني . وقد شكل لجنة للتحقيق في الجرائم التي وقعت بسبب الاجتياح الاسرائيلي.

لجنتا اهالي المعتقلين والدفاع عن الحريات في المؤتمر الصحافي ، وخلفهما ذوو المعتقلين

في دار الفتوى ينتظرون مصير ابنائهم . (علي حسن)

لجنة الاهالي تستمع اليهم قبل المؤتمر الصحافي

واوضح براج انه حضر مؤتمرين ، الاول في باريس بتاريخ ٢٢ و ١٩٨٣/١/٢٣ بدعوة من المركز الدولي للتحري عن اوضاع المعتقلين والمفقودين، ثم بتاريخ ١٤ و ١٥ و ١٩٨٣/٢/١٦ والقى باسم لجنة المعتقلين وباسم اتحاد المحامين العرب كلمة امام لجنة حقوق الانسان في مقر الامم المتحدة في جنيف.

اضاف : « وفي المؤتمرين كانت هناك نتائج ايجابية ومنها ان المركز الدولي للتحري عن اوضاع المعتقلين وجه في ٨٣/١/٢٥ برقيات الى كل من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزير الدفاع ووزير العدل يسالهم عن مصير هؤلاء ».

ثم تلا براج برقية موجهة في ١٩٨٣/٢/٩ الى رئيس الجمهورية من رئيس منظمة الحقوقيين الديموقراطيين جاء فيها :

« ندعمكم من اجل سحب القوات الاسرائيلية من لبنان ومن اجل احترام سيادة ووحدة الاراضي اللبنانية . والمنظمة قد تاثرت من اوضاع الموقوفين والمخطوفين وهي لذلك تؤيد اعمال وتحرك لجنة الدفاع عن الحريات الديموقراطية والمفقودين والمخطوفين والمعتقلين ، ونطلب التدخل الشخصي لاحترام القوانين وذلك اما باطلاق سراحهم او احالتهم امام المحاكم اللبنانية » .

وتطرق براج الى مذكرة المدعي العام العسكري الاخيرة الخاصة بحرية التعبير فاعتبرها « موجهة فقط الى المنطقة الغربية وان هذه المنطقة هي وحدها المعنية ، وهذه المذكرة هي استفزازية » .

وختم مطالبا الدولة بالسماح لاهالي المعتقلين بتوكيل محامين بالنيابة عن المعتقلين ، كما طلب من السلطات المعنية استغلال فرصة دخول الجيش الى المنطقة الشرقية للدخول الى جميع الاقبية والمعتقلات التابعة لـ « القوات اللبنانية » للبحث عن المخطوفين .

كلمة الغطيمي

ثم تحدث الغطيمي فذكر بالاتفاقات التي تمت بعد الاحتلال الاسرائيلي واعقبت جلاء المقاومة الفلسطينية والتي نصت على ان حفظ الامن يقع على عاتق قوى الامن الداخلي يساعدها الجيش عند الضرورة ، وان كل هذه القوات موضوعة بامرة وزير الداخلية .

وقال : فاذن ان وزير الداخلية والحالة هذه يكون مسؤولا عن كل ما حصل من خرق وانتهاك لاحكام القوانين والدستور .

واعرب غطيمي عن اسفه « لكون هذه الاختراقات تتم في حكومة يراسها محام وتضم نقيبين للمحامين ، ووجد ان هذه التحركات التي تحصل الآن من اجل مصلحة المخطوفين والمعتقلين والموقوفين والمهجرين ، لن تاتي بنتائج عملية وعلينا البحث عن خطوات اخرى » .

خلال ذلك ، حضر الدكتور حسين القوتلي موفداً من قبل مفتي الجمهورية وتحدث طالباً حصر الملاحقة في اطارها الانساني وعدم اعطائها بعدا سياسيا ، واستشهد بما قاله غطيمي .

ورد غطيمي قائلا : لا يمكن فصل هذه القضية الاجتماعية عن جوهرها السياسي لان النائب الخطيب وجه سؤالا سياسيا الى الحكم بصددها ، ثم ان الدولة عندما ترسم نهجها في الحكم تتعهد بتطبيق سياسة اجتماعية وسياسة اقتصادية ، فالاجتماع والسياسة متلازمان ، وحتى لا يعتبر الدكتور القوتلي بان هناك اية خلفية شخصية وراء تعرضنا لرئيس الحكومة ووزير الداخلية فاننا على استعداد لشكره اذا تمكن من اطلاق سراح ولو مخطوف واحد من المعتقلين او المخطوفين .

ثم عاد الدكتور قوتلي الى الكلام وطلب اختصار لجنة الاهالي مع تعهد المفتي بملاحقة القضية حتى نهايتها .

تصريح المفتي

كان المفتي حسن خالد ادلى بتصريح قال فيه :

نحن قد فتحنا هذه الدار ونفتحها دائما لكل مطلب خير فهي ملجأ للمتضررين والمحتاجين والضعفاء ، وكل ذي مصلحة تعمل ليل نهار لخدمته ولرفع الضرر عنه .

اضاف : ومن هذا المنطلق فتحنا هذه الدار لجميع ذوي المخطوفين شعوراً منا بوجوب مشاركتهم وجدانياً ، ومساعدتهم ضمن الحدود القانونية والوسائل التي تسمح بها امكانياتنا وانطلقنا في هذا المشوار ولا نزال .

تابع : فوجئنا اليوم (امس) ودون ما اذن مسبق بانعقاد مؤتمر في دار الفتوى في حضور مجموعة من النسوة وعلى راس الذين عقدوا المؤتمر الشخصيات التي ذكرت ولا اعرف من هم ، لذلك فنحن انسانياً لا نزال وسنبقى مع كل متضرر وفي الخط الذي سبق واشرنا اليه ولكننا لا نسمح بان تتخذ الدار مركزاً لدور سياسي ذي هدف قريب او بعيد شرقي او غربي .